

مدى فاعلية الحماية الجنائية البيئية في مصر وفرنسا دراسة تحليلية مقارنة

محمد رمضان غنيم^(١) - مصطفى فهمي الجوهري^(٢) - يسرا شعبان^(٣) - على محمد محمود^(٣)
(١) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية الحقوق، جامعة عين شمس (٣) وحدة الدعم المؤسسي، وزارة البيئة

المستخلص

في ظل التدهور البيئي المتصاعد عالميا ومحليا، والذي تجلت مظاهره في الخلل المناخى على مختلف الأوساط والنظم البيئية، برزت الحاجة الملحة إلى أدوات وآليات قانونية فعالة لمواجهة حجم الانتهاكات البيئية، مما استدعى تدخلا تشريعيا وتنفيذيا لضبط الأنشطة الصناعية من خلال إلزامها بإحترام المعايير والإشترطات البيئية، وتفعيل أدوات الرقابة والعقاب، وفي مقدمتها الحماية الجنائية، بما يحقق التوازن بين النمو الإقتصادي والمحافظة على البيئة، وتهدف الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية المواجهة الجنائية للجريمة البيئية بين مصر وفرنسا، من حيث الأطر التشريعية، والأجهزة الرقابية والتنفيذية، وآليات التنفيذ والعقوبات، وأثره على الواقع البيئي، وتركز الدراسة على توضيح نقاط الضعف والقوة في كل نظام قانوني، وإستعراض أهم التحديات التي تقلل من فاعلية الحماية الجنائية في الواقع المصري، وأظهرت الدراسة أن فاعلية الحماية الجنائية لا تتوقف على توافر النصوص، بل يتوقف على آليات تنفيذها وتفعيلها من خلال منظومة مؤسسية متكاملة وقوية، وتنسيق قضائي وتنفيذي، وعقوبات صارمة تحقق الردع، وتم إتباع المنهج التحليلي المقارن للوصول إلى أهداف الدراسة، كما وأوصت الدراسة بتعزيز الشفافية بنشر الإحصائيات البيئية، تفعيل دور النيابة والمحاكم المتخصصة في مصر، زيادة العقوبات تدريجيا لتتجاوز الطابع الإداري وتكون رادعة، توفير التدريب والأجهزة الرقمية لرصد التجاوزات البيئية .

الكلمات المفتاحية: الجريمة البيئية، الحماية الجنائية، الردع الجنائي، إنفاذ القانون

المقدمة

شهدت البيئة في الأونة الأخيرة تزايدا غير مسبوق في حجم المخاطر نتيجة للتوسع في الأنشطة الصناعية والإقتصادية التي تعتمد على الوقود الأحفوري، فضلا عن الإستهلاك المستمر للموارد الطبيعية، أدى ذلك إلى تفاقم بعض المشكلات البيئية مثل ظاهرة الإحتباس الحراري، وارتفاع مستويات البحار، وتزايد حدة الظواهر الجوية المتطرفة كالعواصف والفيضانات وحرائق الغابات، وتدهور التنوع البيولوجي (شرف الدين ، ٢٠١٨)، إن هذا الواقع يفرض تحديا كبيرا أمام الدول، وتعد الحماية الجنائية أحد أبرز صور التدخل القانوني بوصفها الوسيلة الأكثر ردعا في مواجهة الإنتهاكات الجسيمة للبيئة.

غير أن الفاعلية لهذه الحماية تتفاوت من دولة إلى أخرى تبعا لمدى تطور الأجهزة الرقابية والقضائية، وكفاءة آليات إنفاذ القانون، وتناسب الإطار التشريعي والقضائي مع الخصوصية الفنية والتقنية للجريمة البيئية.

من هذا المنطلق تهدف الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية مقارنة عن فاعلية المواجهة الجنائية للجريمة البيئية بين مصر وفرنسا.

مشكلة البحث

على الرغم من وجود ترسانة قانونية متمثلة في قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته والقوانين المكملة، لا تزال معدلات التدهور البيئي في تصاعد مستمر، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول فاعلية الأطر القانونية المعنية بحماية البيئة، وعلى رأسها الحماية الجنائية، فمصر على سبيل المثال، تعد من بين الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من التلوث، حيث تشير تقارير وزارة البيئة المصرية بأن القاهرة من أكثر المدن تلوثًا بالجسيمات الدقيقة، والتي تتجاوز المعدلات الآمنة المحددة من منظمة الصحة العالمية بأكثر من 5 أضعاف، كما يعاني نهر النيل من تلوث مستمر نتيجة تصريف مياه الصرف الصناعي والزراعي دون معالجة كافية (تقرير جهاز شؤون البيئة المصري، ٢٠٢٢)، كما أن العقوبات المقررة في أغلب الأحيان تقتصر على غرامات مالية يسيرة أو أحكام مع وقف التنفيذ، الأمر الذي لا يحقق الردع المطلوب، وتظهر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات المصري لعام ٢٠١٩ حول تقييم الأداء البيئي "أن العديد من القضايا البيئية التي أحييت إلى المحاكم إنتهت بأحكام غير رادعة، تمثلت في غرامات يسيرة أو وقف تنفيذ العقوبة، مما لا يحقق الهدف من التجريم وهو ردع المخالفين "

في المقابل ، تظهر التجربة الفرنسية نموذجًا مختلفًا، حيث يتميز النظام القانوني الفرنسي كما ورد في تقرير "Environnementale en France La justice" الصادر عن وزارة العدل الفرنسية (٢٠٢٣) - بتكامل آليات الرقابة والتفتيش مع الحماية الجنائية الفعالة، وتزايد في إصدار الأحكام بالإدانة في الجرائم البيئية ، فضلًا عن الاعتماد على مبادئ الحوكمة والشفافية في نشر التقارير السنوية، حيث بلغ عدد الأحكام الجنائية المتعلقة بالبيئة في فرنسا عام ٢٠٢٢ أكثر من 5000 حكم، وفقًا لتقرير "Environnementales Statistiques" 2023 عام في ضوء ما تقدم ، تبرز مشكلة البحث في التساؤل حول مدى فاعلية الحماية الجنائية للبيئة في كل من مصر وفرنسا، وأسباب ظهور تفاوت ملحوظ في درجة تطبيق النصوص القانونية ؟ وهل سبب التفاوت قصور تشريعي، أم ضعف وعدم تنسيق في التنفيذ بين الهيئات والمؤسسات التنفيذية ؟ وكيف يمكن الإستفادة من التجربة الفرنسية لزيادة فاعلية الحماية الجنائية في مصر ؟.

أهمية البحث

الأهمية النظرية:

- ١-دراسة تحليلية مقارنة موجزة بين مصر وفرنسا حول فاعلية الحماية الجنائية للبيئة ، تتناول الجوانب التشريعية والمؤسسية والعلمية ، مدعومة بإحصائيات وبيانات منهجية حيث أمكن ذلك .
 - ٢-دراسة الحماية الجنائية تسهم في تعزيز الوعي القانوني البيئي داخل المجتمع ، وتشجع الكيانات الصناعية والإقتصادية على الالتزام بالمعايير والإشتراطات البيئية خشية التعرض للعقوبات.
 - ٣-الوقوف على العوامل التي تؤثر على نجاح أو ضعف الحماية الجنائية في كل نظام قانوني .
- الأهمية التطبيقية:** نتلخص في وضع بعض المقترحات والآراء العملية لزيادة فاعلية المواجهة الجنائية البيئية المصرية في مجال الحفاظ على عناصر البيئة والحفاظ على توازنها.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في:

- ١- بيان التحديات التي تواجه الحماية الجنائية في مصر.
- ٢- رصد أوجه القصور التشريعي والتنفيذي في النظام المصري، وأثره على ضعف الحماية الجنائية البيئية.
- ٣- تقييم مدى فعالية آليات إنفاذ القانون الجنائي البيئي في كلا البلدين، وبيان أوجه الاختلاف في طبيعة التجريم والعقوبات المقررة.

فروض البحث

الفرض الأول: تختلف درجة فاعلية الحماية الجنائية بين مصر وفرنسا، بسبب تباين البنية التشريعية والمؤسسية، ومدى صرامة تطبيق القواعد الجنائية في كلا الدولتين.

الفرض الثاني: ضعف الردع في مصر يرجع بالأساس إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بإنفاذ قوانين البيئة، وإلى الاعتماد على عقوبات بسيطة أو أحكام مع وقف التنفيذ، مقارنة بالعقوبات الأكثر صرامة وتطبيقاً فعلياً حتى على أجهزة الدولة في فرنسا.

الفرض الثالث: غياب الشفافية في نشر الإحصائيات البيئية ونتائج الملاحقات الجنائية في مصر يؤثر سلباً على كفاءة تقييم الحماية الجنائية، في المقابل تسهم الشفافية والإفصاح في فرنسا في تعزيز الردع وتقييم الأداء البيئي الجنائي.

الدراسات السابقة

1- Lynda Collins & Jasmine Van Schouwen "Environmental Criminal Law: Comparative Analysis Of Enforcement And Effectiveness In Germany,USA,And The EU"(2019).

تتلخص الدراسة في البحث عن مدى فعالية تطبيق القواعد الجنائية البيئية في ثلاث أنظمة قانونية رئيسية (ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي) وقد خلصت إلى أن فاعلية الحماية الجنائية لا تتوقف قوة العقوبات فحسب، بل تعتمد بالأساس على الالتزام المؤسسي بتطبيق القانون، والربط والتنسيق بين الشرطة البيئية والنيابة العامة، والثقافة البيئية للمجتمع ووعي القضاء بخطورة الجريمة البيئية.

تؤكد الدراسة على أن ألمانيا تعد نموذجاً متقدماً من حيث تدرج العقوبات البيئية، والحزم والصرامة في تنفيذها، والعدالة في التطبيق في عدد القضايا البيئية المحالة إلى المحاكم الجنائية، مقابل ما وصفته بالتطبيق الانتقائي في بعض الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعرض البحث للنقد للنهج للدول الأوربية الذي يفترض أحياناً إلى آليات إلزامية فعالة، مما يؤثر سلباً على العدالة البيئية.

وقد أوصت الباحثتان بضرورة تعزيز التعاون القضائي الدولي لملاحقة الجرائم البيئية عابرة الحدود، ورفع العقوبات المالية بشكل يتناسب مع أرباح الأنشطة الصناعية والإقتصادية الملوثة للبيئة، وتطوير المؤسسات القضائية والنيابات المتخصصة.

2- Toine Spapens, Rob Whitte & Marieke Kluin, (2014) Environmental Crime And Criminal Justice: A Comparative Analysis Of Environmental Enforcement Systems, Ashgate Publishing 1 St Ed.

تناولت الدراسة المقارنة بين النظم القانونية والجنايئة فى مجموعة من الدول (هولندا ،ألمانيا،أستراليا، وكندا) وذلك لتحليل مدى فاعلية أنظمة إنفاذ القانون الجنائى البيئى فى مواجهة الجرائم البيئية .

واهتم الباحثون على أوجه الاختلاف فى هذه النظم من حيث جودة الإستجابة التشريعية والقضائية للجرائم البيئية، موضحين أن بعض الأنظمة يظهر فيها الإنفاذ الإدارى أكثر من الجنائى ، بينما دول أخرى مثل ألمانيا وأستراليا تتميز بقدرتها على فرض ردع جنائى فعال من خلال أجهزة تنفيذية مستقلة مثل الشرطة البيئية ، ونيابات متخصصة ، وعقوبات متدرجة .

كما أوضحت الدراسة بعض المعوقات التى تحد من فاعلية الحماية الجنائية، مثل ضعف التنسيق بين الجهات التنفيذية، نقص الخبرة القضائية البيئية ، صعوبة تحديد وإثبات الركن المادى للجرائم البيئية . وإنتهت الدراسة على أن الفعالية لا تتوقف على عدد النصوص والتشريعات، بل على كفاءة التنفيذ والتنسيق والتفاعل المؤسسى والمجتمعى الكامل .

٣- حمدى محمد محمود حسين "الحماية الجنائية للبيئة من التلوث والنفايات الخطرة فى ظل التغيرات المناخية " : دراسة تحليلية ومقارنة سبتمبر (٢٠٢٣)

تتلخص الدراسة فى أن قضية إنفاذ البيئة أصبحت تشكل أقصى تحديات الإنسان فى الوقت الحالى وخاصة فى ظل التطورات الإقتصادية المتلاحقة ، والتى تعود على البيئة التى تتأثر بما تحدثه المصانع والشركات من ضرر بيئى فى أغلب الأحيان قد يصل لدرجة التلوث أو الإفساد فى خواص البيئة ، وما يستتبعه من تغيرات مناخية ، بما قد يعرض حياة الإنسان للخطر ، ومن هنا يأتى دور الحماية الجنائية للبيئة للحد من الإعتداءات وخاصة تداول المواد والنفايات الخطرة وتصريفها أو إغراقها فى البيئة المائية، يهدف البحث إلى تحليل دور القانون الجنائى فى حماية البيئة من التلوث من النفايات الخطرة ، مع مقارنتها بالتشريعات المختلفة ، وللوصول إلى أهداف هذا البحث إعتد الباحث على المنهج التحليلى المقارن للنصوص القانونية لأجل تقييمها ونقدها، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات البيئية لتواكب التحديات المناخية ، تطبيق العقوبات الجنائية بصرامة للحد من الجرائم البيئية .

٤- دراسة فريدون كمال حسين بعنوان " جريمة تلوث البيئة والمسؤولية الجنائية الناجمة عنها " دراسة مقارنة (٢٠٢١) .

ركزت هذه الدراسة على التحليل القانونى العميق لجريمة تلويث البيئة بوصفها واحدة من أبرز التحديات التى تواجه البشرية جمعاء وتناولت الدراسة المسؤولية الجنائية الناجمة عن الجرائم البيئية من خلال تحليل أركان الجريمة البيئية المادية والمعنوية، مع تسليط الضوء على مبدأ الشرعية ودوره فى تحقيق العدالة الجنائية البيئية ، كما يناقش البحث مشكلات تطبيق النصوص الجنائية البيئية وتأثيرها على التنمية المستدامة، خاصة فى ظل غياب التنسيق بين الجهات الإدارية المختصة ووجود فساد إدارى يعوق تنفيذ القوانين بفعالية، يقدم البحث مقارنة بين التشريعات العراقية والتشريعات الأخرى، مع التركيز على ضرورة تطوير النصوص القانونية وتعزيز العقوبات لتحقيق حماية بيئية أكثر فعالية، يبرز البحث آليات التعامل مع الجرائم البيئية ويوصى بتعزيز التعاون بين الجهات الوطنية والدولية لضمان حماية فعالة للبيئة .

٥-دراسة ياسر عبد العزيز أحمد محمد الحاج عمر بعنوان "الحماية الجنائية للبيئة الأرضية" : دراسة مقارنة (٢٠١٨)

ركزت الدراسة على الحماية القانونية المتعلقة بالبيئة الأرضية من خلال التحليل القانوني للنصوص البيئية الأرضية، كما سلطت الضوء على أهمية تعزيز الحماية الجنائية للبيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة ، وهدفت الدراسة إلى جمع وتوحيد التشريعات القانونية المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من الانتهاكات المتزايدة ، وإقتراح تشريع موحد يتماشى مع الإتجاهات الحديثة، مع الإستفادة من الشريعة الإسلامية في تأصيل تجريم الأفعال الضارة بالبيئة، وللوصول إلى أهداف البحث إستخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن لجمع وتحليل النصوص البيئية المتعلقة بحماية البيئة الأرضية، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إنشاء محاكم بيئية متخصصة، وتعيين خبراء في شؤون البيئة، والإعتماد على البحث العلمى لتطوير التشريعات البيئية.

التعليق على الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي بشكل كبير من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري لها، وقد تنوعت موضوعات الدراسات السابقة ما بين المسؤولية الجنائية عن جرائم تلويث البيئة من خلال تحليل أركانها وأوجه التحديات التي تعوق تنفيذ النصوص الجنائية بفاعلية، مع إبراز أهمية تعزيز العقوبات لتحقيق حماية فعالة للبيئة وآليات التعامل مع الانتهاكات البيئية على الصعيد الداخلى من خلال التشريعات الداخلية والصعيد الدولى من خلال المعاهدات والمؤتمرات الدولية، كما ركزت تلك الدراسات مدى التفاوت في فاعلية الحماية الجنائية للبيئة بين نماذج من الدول التي لها نجاحات كبيرة في التعامل مع الانتهاكات البيئية ، والتي ظهر من خلالها نقاط القوة التي إعتمدت عليها تلك الدول، وكذلك أوجه القصور، وإذا كانت تلك الدراسات تتفق مع الدراسة الحالية في موضوعها الرئيسي إلا أن الدراسة الحالية تبرز مدى فعالية الحماية الجنائية للحد من الانتهاكات البيئية في مصر، بالمقارنة بنموذج مثل فرنسا لبيان أوجه القصور والقوة في كلا النظامين، والخروج بتوصيات تؤدي إلى زيادة قدرة المواجهة الجنائية البيئية في مصر لتحقيق الردع العام والخاص.

الإطار النظري

الجريمة البيئية: "الأفعال الضارة التي تخل بالنظم الإيكولوجية، حتى وإن لم تعاقب بعد بتشريعات جنائية صريحة" (White, 2011)

الحماية الجنائية: "مجموعة القواعد القانونية الجنائية التي تهدف إلى الوقاية من السلوكيات التي تلحق ضررا جسيما بالبيئة الطبيعية أو بصحة الإنسان أو بالتوازن الإيكولوجي، ومعاقبة مرتكبيها، وذلك بما يتجاوز مجرد التنظيم الإدارى" (Priour, 1996)

الردع الجنائي: "هو الأثر الذى يحدثه العقاب فى نفس الجانى أو غيره، بحيث يؤدي إلى إحجامه عن ارتكاب الجريمة مستقبلا، سواء لإعتبارات الخوف من العقوبة (ردع خاص)، أو لتكوين إنطباع عام فى المجتمع بخطورة العقاب (ردع عام) (سرور، ٢٠٠٦)".

إنفاذ القانون: "هو تطبيق القواعد القانونية من خلال مؤسسات مخولة ، وبشكل خاص أجهزة الشرطة، ويهدف إلى كشف الجرائم ومنعها والتصدي لانتهاكات القانون، وذلك بغرض الحفاظ على النظام العام وتحقيق العدالة" (Schmallegger, 2011)

أولاً: الإطار العام للحماية الجنائية للبيئة: تعد الحماية الجنائية البيئية فرعاً هاماً من فروع القانون الجنائي الحديث ، تهدف الدول من خلاله إلى حماية الأوساط البيئية من الانتهاكات التي تلحق بها من الأنشطة البشرية بصفة عامة سواء كانت فردية أو أشخاص اعتبارية ، وقد شهدت المنظومة القانونية البيئية في مصر تطوراً ملحوظاً في هذا المجال ، إلا أن فاعلية هذه الحماية تظل محل نقاش واسع .

مفهوم الحماية الجنائية للبيئة وأهميتها: من المعلوم أن حماية البيئة هي حق أساسي من حقوق الإنسان (بسيوني، ٢٠٢٤) وتعد الحماية الجنائية للبيئة من الركائز الهامة للسياسة الجنائية الحديثة، التي تهدف إلى ضمان التوازن البيئي وردع الأنشطة التي تضر بمكونات البيئة ، من خلال تدخل القانون الجنائي بعقوبات رادعة توقع على الأفراد والكيانات التي ترتكب أفعالاً مجرمة بيئياً، وتتحقق تلك الحماية عند إمتثال الأشخاص سواء طبيعية أو اعتبارية لإرادة المشرع في تصوره للإشتراطات والمعايير البيئية ، أما إذا تمكنت الانتهاكات البيئية من إحداث الضرر بالمصالح الأساسية للمجتمع سواء الطبيعية أو الصناعية (الملكوى، ٢٠٠٨) ، تبرز هنا أهمية الحماية الجنائية للبيئة باعتبارها الملاذ الأخير في ظل عدم كفاية الوسائل الإدارية والتنظيمية في منع التلوث وتجريم الأفعال الضارة بالبيئة ، كما تدعم الجهود الدولية في تحقيق التنمية المستدامة وحماية الموارد للأجيال القادمة (Development, 1987)

أ. خصوصية الحماية الجنائية للبيئة: تتمتع الحماية الجنائية للبيئة بخصائص تميزها عن غيرها من الفروع الأخرى وهي :

- **الطابع الوقائي :** تسعى الحماية الجنائية البيئية إلى الوقاية من الخطر قبل وقوعه ، حيث تعد الجرائم البيئية من أخطر الجرائم ، إذ قد تؤدي إلى كوارث صحية وإجتماعية جسيمة يصعب تداركها أو إزالة آثارها ، مثل تقشي الأمراض الناجمة عن التلوث الصناعي أو إنهيار النظام البيئي بتلوث المياه ، لذا فإن الطابع الوقائي فعال في منع تلك الجرائم لما ينجم عنها من تهديدات للإنسان والطبيعة على حد سواء (القهورجي، ٢٠١٩).
- **الطابع الفني المتخصص :** تتميز الجريمة البيئية بطابعها الفني المعقد ، حيث تتطلب معرفة علمية دقيقة لتحديد الفعل المجرم وإثبات وقوعه، فهي غالباً ما تعتمد على معايير ومقاييس علمية مثل نسب التلوث ، أو تجاوز الحدود المسموح بها لإنبعاثات معينة ، مما يجعل الكشف عنها والإثبات فيها أمراً يحتاج إلى خبرات فنية وتقارير علمية متخصصة ، ولهذا السبب لا تكفي القواعد التقليدية للقانون الجنائي في معالجتها ، بل يلزم إقرار معايير قانونية وتقنية خاصة تتناسب مع طبيعتها المتطورة .
- **صعوبة الإثبات :** تعد صعوبة الإثبات من أبرز التحديات التي تواجه الحماية الجنائية للبيئة ، نظراً للطبيعة غير الملموسة أو المؤجلة لآثار العديد من الجرائم البيئية ، فالأضرار قد لا تظهر فوراً، كما أن التلوث قد يحدث في أماكن يصعب رصدها أو توثيقها بالإدلة التقليدية ، مما يتطلب اعتمادها على تقارير وتحاليل فنية معقدة ، ويضعف هذا الواقع من فاعلية ملاحقة الجناة جنائياً، ويستدعى تطوير وسائل الإثبات وتسهيل الإجراءات التحقيقية في هذا المجال .
- **شمولية المسؤولية القانونية :** إذ يمكن مساءلة الأشخاص الطبيعية والمعنوية عن الجرائم البيئية ، ولكن قد تختلف العقوبات المفروضة على الشخص المعنوي ، فقد تقتصر على الغرامات المالية أو تعليق النشاط أو سحب الترخيص بما يتناسب مع حجم الضرر، لأن الشخص المعنوي يسأل عن الأضرار البيئية التي تتسبب فيها أنشطته سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة (مصطفى، ٢٠٠٨).

ب. قصور القواعد التقليدية فى التعامل مع الجريمة البيئية:

تعد القواعد الجنائية التقليدية غير كافية للحد من الجريمة البيئية، إذ أنها غالبا ما تركز على الجرائم التقليدية التى تقع على الأشخاص والممتلكات، ولا تأخذ فى إعتبارها الخصوصية الفنية للجرائم المرتكبة ضد البيئة، وهذه القواعد لا تتناسب مع الطبيعة المعقدة والمنتشرة للجرائم البيئية، التى تتطلب إطارا قانونيا متخصصا ومحددا لمعاقبة المخالفات البيئية بشكل فعال

ونستعرض بعض النماذج على قصور القواعد التقليدية فى معالجة الإجرام البيئى:

- **عدم تحديد الحدود الخاصة بتلوث الهواء والمياه:** فى القواعد التقليدية تهتم بالتجريم المبني على وقوع أضرار مرئية وفورية ، لكن الجرائم البيئية قد ينجم الضرر بشكل تراكمى وليس فوري وقد يكون ضرر غير مرئى، فهو يتعلق بتجاوز الحدود المسموح بها فى الانبعاثات الصناعية ، مما يستلزم أجهزة ومعدات كشف وقياس رقمية حديثة والتدريب على إستخدامها ، مما يشكل صعوبة فى الكشف عن الجرائم البيئية بشكل فعال عن غيرها من الجرائم التقليدية .
- **غموض تحديد المسؤولية فى الجرائم البيئية المعقدة:** فى بعض الحالات نجد صعوبة فى تحديد المسؤولية الجنائية وخاصة عندما يقع الضرر من الشركات الصناعية الذى يصيب مصادر المياه على مسافات بعيدة فى ربط هذا التلوث مباشرة بالشخص المعنوى واستبعاد العوامل التى قد تتداخل بشكل قوى لتفاقم الضرر ، وخاصة إذا لم يكن هناك نصوص واضحة تحدد مسؤولية هذه الأشخاص المعنوية .
- **التأخير فى تطبيق العقوبات المناسبة:** تتعرض الدعاوى الجنائية البيئية فى كثير من الأحيان إلى نقص فى الأدلة العلمية والفنية الدقيقة التى تتطلب وقتا طويلا فى جمعها وتحليلها والخروج بنتائج دقيقة، ينعكس ذلك على التراخى فى تطبيق العقوبات أو الحكم بعقوبة غير مناسبة، مما يفقد معه الردع المرجو من العقوبة (White, 2009).

ثانيا: مقارنة موجزة بين مصر وفرنسا حول فاعلية الحماية الجنائية للبيئة:

١-الإطار التشريعى والقضائى البيئى فى مصر وفرنسا:

- **فرنسا:** يعد النظام القانونى الفرنسى من أكثر النظم المتطورة على الصعيد الأوروبى، ويتميز بتجانسه، حيث يضم قواعد قانون عام، والقانون الجنائى، والقانون الإدارى، وقواعد قانونية خاصة بالأنشطة الصناعية والتعمير . وقد تبنت فرنسا "قانون البيئة" (**Code de L'environnement**) منذ عام ٢٠٠٠ وهو قانون يجمع نصوص من عشرات القوانين السابقة ، فى صيغة مدونة تشريعية تضم الجوانب الوقائية والعقابية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأوساط البيئية، ومكافحة النفايات، والحماية من الإشعاعات، وحماية المحميات والأنواع المهددة بالإنقراض، فضلا عن تحديد قواعد المسؤولية البيئية بدقة، وفرض عقوبات جنائية تشمل غرامات ضخمة والحبس خاصة فى الجرائم الجسيمة المتعمدة تصل إلى ١٠ سنوات.
- **القضاء الجنائى :** خصصت فرنسا هيئات قضائية متخصصة للتعامل مع التجريم البيئى، وتتمثل نيابات ومحاكم متخصصة فى الجريمة البيئية ، حيث يوجد تقريبا فى كل دائرة إستئناف فرنسية واحدة على الأقل من الأقسام البيئية (PRE) ، مما يعنى توافر حوالى ٣٠-٣٥ قسما قضائيا متخصصا على مستوى فرنسا (Coutant, 2021).

كما تنص الدائرة القضائية الصادرة عن وزارة العدل (يناير ٢٠٢٣) على تعيين مدعى عام بيئي مختص واحد على الأقل في كل مكتب للمدعى العام في المحاكم الإقليمية والإستئنافية ، مما يعزز التنسيق بين الشرطة البيئية ، المدعى العام البيئي ، المحاكم البيئية ، الذى انعكس على فاعلية التحريات والمحاكمات البيئية .

- **مصر:** يشمل الإطار التشريعى المصرى مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح والقرارات التنظيمية التى تحدد الإشتراطات والمعايير البيئية ، إلا أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ يعد حجر الأساس للتشريع البيئى المصرى، وتم تعديله بالقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ بإدخال تعديلات عن تشديد العقوبات ، وادخل مفاهيم جديدة عن مراجعة الأثر البيئى والمراجعة البيئية للمشروعات، ثم تعديل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥ بمنح سلطات أكبر لجهاز شئون البيئة وتوسيع نطاق المخالفات البيئية التى تعاقب جنائيا، بالإضافة إلى ترسانة من التشريعات المكملة أهمهم قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠، وقوانين لحماية المحميات الطبيعية، وحماية نهر النيل وغيرها - الإطار التشريعى المصرى له بعض السمات لعل أبرزها الطابع التعددى حيث تتداخل فى تطبيق نصوصه هيئات متعددة (البيئة، الصحة، الزراعة، الرى... إلخ) مما يؤدى إلى تشتت المسؤوليات وضعف فاعلية الرقابة والرصد (Priour, 1996)، مع غلبة الطابع الإدارى رغم وجود نصوص جنائية لكن معظم العقوبات تقتصر على غرامات يسيرة وإنذارات.

- **القضاء البيئى فى مصر:** الإفتقار إلى وجود نيابات بيئية ومحاكم متخصصة .

٢- **المؤسسات والسلطات المكلفة بإنفاذ التشريعات البيئية فى مصر وفرنسا**

- **فرنسا :** أهم الجهات المختصة بتنفيذ آليات الرقابة والرصد والتحريات والكشف عن الإنتهاكات البيئية فى فرنسا تتمثل فى ثلاث جهات رئيسية (المكتب المركزى لمكافحة الأضرار البيئية (OCLAESP)، الشرطة البيئية ، المفتشيات المحلية) ، أما عن الجهات القضائية فهى تضم نيابات ومحاكم بيئية متخصصة ، ولكن مايميزها أن هناك تنسيق متكامل بين الأجهزة التنفيذية وعلى رأسها الشرطة مع النيابة والجهات القضائية (التنسيق المؤسسى).

- **مصر:** هناك جهات عديدة تختص بالتنفيذ ولكن أبرز تلك الجهات (جهاز شئون البيئة، شرطة بيئية، الإدارات المحلية)، أما عن الجهات القضائية فلا توجد نيابات بيئية متخصصة، وبالتالي لا توجد دوائر قضائية متخصصة فى هذا المجال.

٣- **تقييم مدى فاعلية آليات الحماية الجنائية فى كلا الدولتين :**

نتولى عملية التقييم الموجز لفاعلية آليات إنفاذ التشريعات البيئية من خلال الجدول الآتى:

المعيار أو المؤشر	مصر (2021-2022)	فرنسا (2021-2022)	ملاحظات
عدد القضايا البيئية المحالة للقضاء	390 قضية تقرير جهاز شئون البيئة عام 2022	22,600 إدانة قضائية تقرير وزارة العدل الفرنسية عام 2021	
الغرامات البيئية المحصلة	18 مليون جنيه مصرى عام 2022	20 مليون يورو اى حوالى 600 مليون جنيه مصرى	وفقا لسعر الصرف عام 2023
إجراءات بديلة عن المحاكم (التسويات)	مفعلة فى 68% من القضايا	لايوجد إحصائيات وغير مفعلة بوضوح	

الجدول : من تصميم الباحثون إستنادا إلى البيانات الرسمية الصادرة من تقرير جهاز شئون البيئة المصرى ٢٠٢٢، وتقارير وزارة العدل الفرنسية عن الجرائم البيئية ٢٠٢١.

التحليل والتفسير: تظهر البيانات تفاوتاً كبيراً في حجم ونمط التعاطي القضائي مع القضايا البيئية بين مصر وفرنسا

أولاً: فرنسا : بلغ عدد الإدانات الجنائية في القضايا البيئية خلال عام 2021 نحو 22,600 قضية، معظمها جرائم تلوث للأوساط البيئية ، الصيد الغير مشروع ، إدارة النفايات ، وفقاً لتقارير وزارة العدل الفرنسية (Justice, 2023).

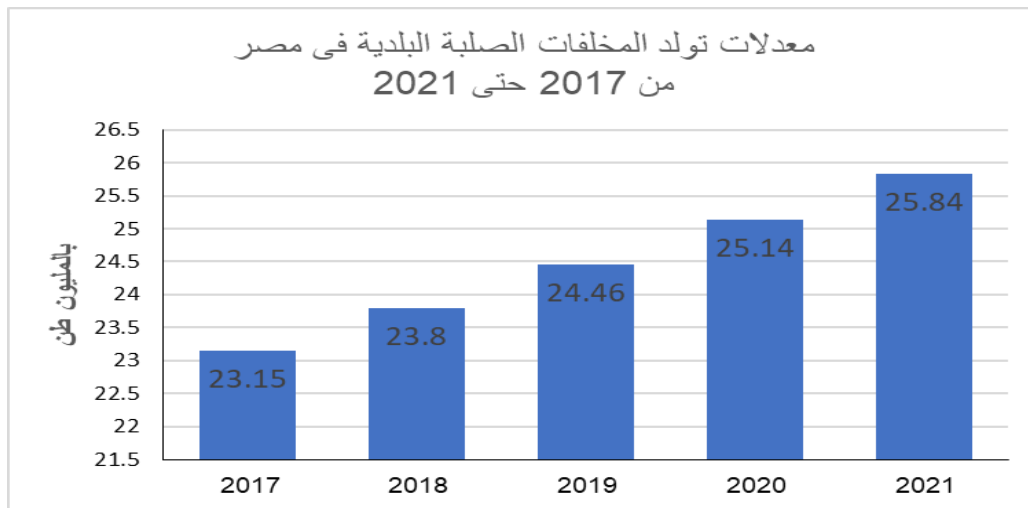
- تمثل القضايا البيئية ما يقرب من 1% من مجموع القضايا الجنائية ، وهو يعد رقماً معتبراً نسبياً بالنظر إلى الطابع التخصصي للجريمة البيئية .
- رغم أن أكثر من 68% من المخالفات تعالج عبر إجراءات بديلة (كالتسوية)، إلا أن ما يقارب من نسبة 31% من القضايا البيئية يتم إحالتها إلى المحاكم المختصة ، وتطبق عليها مجموعة من العقوبات الرادعة التي تشمل السجن حتى 10 سنوات ، والغرامات التي تصل إلى 4,5 مليون يورو في المخالفات التي يترتب عليها أضراراً بيئية وفقاً لماورد بالمادة 2-512L من مدونة البيئة الفرنسية ، مما يعكس توجهها صارماً يستهدف الردع الكافي لمرتكبي الجريمة البيئية سواء أشخاص طبيعيين أو اعتبارية وتصل إلى معاقبة المخالفات التي تقع من مؤسسات وأجهزة الدولة ذاتها .
- بلغ المجموع التقديرى لغرامات نقاعس الدولة عن التعامل مع تلوث الهواء في الفترة من 2021-2022 إلى ما يقارب من 30 مليون يورو.
- نشر الإحصائيات البيئية والأحكام القضائية لتعزيز المسؤولية الجنائية والشفافية: تتولى وزارة الانتقال البيئي والتماسك الإقليمي في فرنسا ، نشرًا منهجياً للإحصائيات البيئية حول جودة الهواء والماء وأنظمة المراقبة، ويعرض تحليلًا للإجراءات القضائية البيئية ومعدلات المعالجات والمخالفات، ويعزز الشفافية عبر تقويم الأداء البيئي القضائي وتقديم توصيات للتحسين (durable, 2025) .

ثانياً: مصر :

- وفقاً لتقارير وزارة البيئة المصرية عام (2022)، تم تسجيل نحو ٣٩٠ قضية بيئية فقط ، معظمها بمخالفات مرور بيئية أو تصريف مخالف.
 - يلاحظ أن غالبية القضايا تعالج إدارياً أو تحال إلى القضاء دون متابعة جنائية فعالة، إذ إن غياب النيابة والمحاكم البيئية المتخصصة يضعف الأثر الردعي للأحكام الصادرة، التي تقتصر في معظم الأحيان على غرامات يسيرة .
 - غياب الشفافية والإحصائية الدقيقة حول معدلات التنفيذ أو الإدانة يعوق إمكانية تقييم فاعلية الحماية الجنائية بشكل دقيق .
- ☒ **تعليق تحليلي مختصر:** يتبين أن النظام الفرنسي أكثر استجابة وفاعلية في مواجهة الجرائم البيئية نظراً لقوة التشريعات، والتخصص المؤسسي والتنسيق بينهم، والفرض الجاد للعقوبات وسريانها حتى مؤسسات الدولة إذا إنتهكت البيئية.
- ☒ **مصر،** بالرغم من توافر النصوص القانونية ، تعاني من قصور في الفاعلية ، وإشكاليات في التنفيذ ، وعدم وجود مؤسسات متخصصة (كالنيابات والمحاكم المختصة)

ثالثاً: مظاهر موجزة عن التلوث في الواقع المصري:

- ١- تلوث الهواء: تعد القاهرة الكبرى من أكثر مدن العالم تلوثاً من حيث تركيز الجسيمات الدقيقة، ويعود ذلك إلى عمليات حرق القمامة والمخلفات الزراعية، كثافة الحركة المرورية والمركبات القديمة، الانبعاثات الصناعية غير المنضبطة (محمد، ٢٠٠٦).
- ٢- تلوث المياه: رغم توافر نصوص قانونية لحماية مصادر المياه وأهمها نهر النيل، إلا أن العديد من المصانع لازالت تلقى بالمخلفات الغير معالجة، والمخلفات الزراعية (حسن، ٢٠١٠)
- ٣- استمرار ظاهرة السحابة السوداء سنوياً: رغم إصدار العديد من القوانين والقرارات لمنع حرق قش الأرز، لاتزال السحابة السوداء تظهر كل خريف مما يدل على ضعف تطبيق العقوبات الرادعة (البيئة، ٢٠٢٣).
- ٤- تعديلات المصانع على بحيرة المنزلة: لازالت بحيرة المنزلة تعاني من التلوث بسبب الصرف الصناعي غير القانوني وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ٢٠٢٣ "تقرير مراجعة حماية البحيرات الشمالية".
- ٥- تراكم النفايات الصلبة والخطرة: هناك تزايد في كميات النفايات الصلبة تدريجياً بسبب قصور في إدارة النفايات البلدية والطبية والإلكترونية، مع ضعف في تطبيق قانون المخلفات الجديد ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ خاصة في المناطق العشوائية.



المصدر: تقرير جهاز شئون البيئة لعام ٢٠٢١.

- يشير إلى زيادة تدريجية في معدلات تولد المخلفات الصلبة من عام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١.
- ٦- تلوث البحر الأحمر بتسربات نفطية: على الرغم من ترسانة القوانين التي تحمي السواحل والأوساط المائية، إلا أن لاتزال الملوثات البحرية بالنفط في تزايد وفقاً لتقرير حماية البيئة البحرية في خليج السويس ٢٠٢٢.
 - رابعا: أهم التحديات في الجوانب التشريعية والتنفيذية لمواجهة الجناية للبيئة في مصر.
 - ١- تعدد وتضارب القوانين البيئية: هناك تعدد في تشريعات حماية البيئة في مصر (قانون البيئة رقم لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته، قانون العقوبات، قانون حماية نهر النيل، قانون المحميات، قانون الزراعة) يؤدي هذا التشتت إلى ازدواج وتداخل في الاختصاصات وغياب وحدة السياسة الجنائية البيئية.

على سبيل المثال، ورد باللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة ما يخالف ماورد بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ : حيث قصت المادة ٧١ من قانون البيئة بإلزام الجهة الإدارية المختصة بمنح مهلة لصاحب المنشأة المخالفة لمعالجة خروجه على المعايير البيئية ، إلا أن المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية قد استخدمت عبارات تبين أنها منحت الجهة الإدارية السلطة التقديرية فى منح المهلة أو رفضها وليس إلزام وفقا لماورد فى نصوص القانون ، مما يقتضى إعادة النظر لتتوافق مواد اللائحة مع أحكام القانون .

كما خرج المشرع على قواعد التجريم بالمادة ٦٩ حيث "اعتبر كل يوم إستمرار التصريف المحظور قانونا مخالفة مستقلة بذاتها ، حيث خالف ما إستقرت عليه المحمة الدستورية "بعدم جواز عقاب شخص عن الفعل مرتين، والثانى المبالغة فى العقوبة وعدم تناسبها تعيب النص بعدم الدستورية .

- ويظهر تضارب بين القوانين حيث منح قانون البيئة بالمادة ٢٢ مهلة للمخالف مدة ٦٠ يوم تغل يد الإدارة فيها فى إتخاذ إجراءات ضده، بينما الحال مختلف فى المادة ٣/٤ من قانون حماية نهر النيل والمجارى المائية عام ١٩٨٢، إذ تمنح المخالف الذى يصرف مخلفاته فى المجارى المائية مدة ٣ شهور رغم خطورة المخالفة .

٢- ضعف التجريم فى بعض المجالات البيئية، مثل الإتجار غير المشروع فى النفايات الإلكترونية رغم خطورتها، الإنبعاثات الغازية فوق المعايير المسموح بها.

٣- ضعف العقوبات فى قانون البيئة فى بعض المخالفات والتى تقتصر على غرامات رمزية تعتبرها الكيانات الصناعية والإقتصادية مصروفات عادية ولا تحقق الردع العام أو الخاص.

٤- مثال ذلك: الغرامات التى وردت بالمادة ٨٤ من قانون حماية البيئة رقم ٤ لعام ١٩٩٤ لا تتناسب مع حجم الضرر البيئى ولا تميز بين الجانى إذا كان فردا أو شخص إعتبارى (شركة أو مصنع)

٥- غياب القضاء والنيابة البيئة المتخصصة :لاتوجد دوائر بيئية مستقلة ولا نيابات متخصصة، مما يترتب عليه ضعف فى سرعة البت وغياب الخبرة الفنية والقانونية المتخصصة .

٦- غياب وسائل وآليات وأجهزة متطورة فى إثبات الجرائم البيئة :لاتوجد قواعد واضحة بشأن تمويل مالى للأجهزة الفنية والتقنية والرسمية لرصد المخالفات وتجاوز المعايير البيئية على مستوى إقليم الجمهورية البحرى والجوى والأرضى ،ولايتوافر دورات تدريبية لأعضاء الضبط القضائى على هذه الأجهزة والمعدات ،مما يجعل عبء الإثبات الملقى على كاهل النيابة العامة ثقيلًا فى الجرائم البيئية .

٧- عدم النص على المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية بوضوح :لا يوجد نص صريح فى القانون البيئى المصرى يحمل الشركات والكيانات الإقتصادية والصناعية كلفة الإنتهاكات البيئية والمسؤولية عنها ،رغم انه معمول به فى فرنسا والمانيا .

٨- الثقافة البيئة فى كلا البلدين: فى فرنسا يتمتع المواطن بمستوى مرتفع من الوعى البيئى، حيث ينظر إلى حماية البيئة كجزء من المواطنة المسؤولة، وتنتشر مفاهيم بيئية مثل الفرز المنزلى للنفايات، تقليل استهلاك الطاقة، الحفاظ على الموارد الطبيعية فى الحياة اليومية، يتم إدماج التربية البيئية فى المناهج الدراسية من المراحل الأولى، الإعلام الفرنسى يخصص مساحات واسعة للتقارير البيئية ونشر ثقافة الرقابة المجتمعية على الملوثين ،كما منح المشرع الفرنسى الحق للجمعيات والمنظمات الحق فى رفع دعاوى قضائية بيئية مما يعزز ثقافة إحترام القانون .

- أما في مصر: يعاني المجتمع المصري من نقص الوعي البيئي خاصة في المناطق العشوائية والريفية ،لاتزال الأنشطة الملوثة مثل (حرق القمامة ،إلقاء المخلفات في النيل) تمارس بشكل يومي وطبيعي ولا أحد من المواطنين ينكر عليه دون إدراك للأضرار، يغيب إدماج الثقافة البيئية عن المناهج الدراسية بشكل عملي ، والمناهج نظرية غير مرتبطة بسلوك عملي بيئي ، أما الإعلام لا يعطي للقضايا البيئية أولوية وينظر إليها كموضوعات ثانوية ،لا تملك أغلب المنظمات غير الحكومية حق التقاضي البيئي ، غياب الثقافة القانونية البيئية مما يسهل ارتكاب المخالفات دون خشية من المساءلة أو الإدانة المجتمعية مما يسبق أن الإطار التشريعي والتنفيذي المصري، يفتقر إلى التخصص والحدثة والتكامل ، مما يضعف فاعلية الحماية الجنائية ، ويجعل البيئة عرضة للتعديات دون محاسبة رادعة ، مع غياب الوعي الجماعي بخطورتها ، وتغليب المصالح الاقتصادية على حماية الأوساط البيئية .

الإجراءات المنهجية للدراسة

إجراءات البحث:

- مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للحصول على البيانات المطلوبة:
- المصدر الأول: البيانات الثانوية: للحصول على المعلومات من مصادرها من خلال إطلاع الباحث علي الدراسات المكتبية والتي تعتمد علي الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة بهدف صياغة الأطار الفكري للموضوع والنقاط الرئيسية له
 - المصدر الثاني: القوانين -القرارات- التقارير الصادرة من أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية- الفرنسية، والتقارير الدولية عن حالة التلوث في مصر .

منهجية البحث: استخدم الباحثون كلاً من المنهج التحليلي المقارن، حيث يتم تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، ومقارنة آليات الإنفاذ ونتائجها للوصول إلى إستنتاجات علمية وتوصيات قابلة للتطبيق في الواقع العملي.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: ١٩٨٢ حتى ٢٠٢٤ .
- الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية، فرنسا.

النتائج

- ظهرت الدراسة تفوق النموذج الفرنسي في الحماية الجنائية للبيئة، لأن فرنسا تطبق نظاماً قانونياً أكثر تطوراً وفاعلية نتيجة الآتي:
- (١) وجود نيابات ومحاكم متخصصة في الجرائم البيئية مثل (المحكمة البيئية في باريس) وغيرها مما يسرع البت في تلك القضايا، ويمنح الجهات القضائية الخبرة في التعامل مع خصوصية تلك الجرائم لتحقيق الردع الكافي لكل حالة.
- (٢) تنسيق وتكامل في الأدوار بين السلطات الإدارية والقضائية والشرطية البيئية .

٣) إعتدلت تشريعات متقدمة ومتجددة ، ومنها القانون الفرنسى للبيئة ،الذى شدد العقوبات ووسع نطاق التجريم الذى شمل هيئات ومؤسسات الدولة وفقا لمبدأ العدالة البيئية .

- غياب التنسيق بين الجهات المعنية بحماية البيئة فى مصر ، سواء وزارات أو أجهزة أو هيئات رقابية، مما أدى إلى :

١) تكرار الإختصاصات أو تضاربها .

٢) صعوبة ملاحقة مرتكبى الجرائم البيئية أو منع وقوعها.

٣) غياب قواعد بيانات وإحصائيات عن الجرائم والإدانات البيئية الموحدة ،والتي تسهم فى رصد وتقييم الجرائم البيئية.

- غياب المحاكم والنيابات المتخصصة بالبيئة فى مصر أدى إلى:

١) بطء اجراءات التقاضى البيئى .

٢) عدم توافر خبرة كافية لدى بعض القضاة وأعضاء النيابة فى المسائل الفنية والتقنية للمخالفات البيئية .

٣) ضعف فى بناء السوابق القضائية البيئية ، وعدم نشر تلك الأحكام ، مما يقلل من الردع العام والخاص .

- ثغرات تشريعية فى قانون البيئة وتضارب بعض القواعد مع القوانين الأخرى

١) معظم نصوص التجريم عامة وتحدد عناصر وأركان الجريمة القرارات واللوائح الإدارية ، مما يتيح للسلطة التنفيذية

سلطات تشريعية واسعة فى تعديل المعايير والمقاييس البيئية ،ويشكل خرقا للفصل بين السلطات ، ومجالا للفساد

الإدارى .

٢) غياب تعريفات دقيقة لبعض المصطلحات والجرائم البيئية المستحدثة (مثل الجرائم الإلكترونية البيئية) .

- فاعلية العقوبات البيئية فى فرنسا مقارنة بمصر .

١) تعتمد فرنسا على عقوبات مالية مرتفعة، والسجن الإلزامى فى بعض الحالات الجسيمة ،فضلا عن العقوبات

التبعية (كمنع المؤسسة من النشاط)، بينما فى مصر غالبا تنتهى القضايا البيئية بغرامات رمزية أو أحكام مع

وقف التنفيذ ما لايحقق الردع الكافى (Iskander, 2025) .

٢) قلة المتخصصين فى إجراءات الكشف والإثبات والتحقيق والمحاكمة الجنائية لمرتكبى تلك الجرائم مما يؤدى إلى

ضعف فى التكيف القانونى للوقائع وينعكس على العدالة الجنائية البيئية .

٣) ضعف فعالية آليات الرقابة والتفتيش البيئى ، نقص الموارد البشرية والإمكانات الفنية من الأجهزة والتكنولوجيا

والذكاء الاصطناعى يعوق عملية الرقابة الفعالة

- الثقافة البيئية ودورها فى نجاح الحماية الجنائية البيئية

١) تلعب الثقافة البيئية فى فرنسا دورا جوهريا فى فاعلية الحماية الجنائية للبيئة ، من خلال تعزيز الوعى والرقابة

والمشاركة المجتمعية (حسن ، ٢٠٢١) .

أما فى مصر، فإن ضعف الوعى البيئى لدى المجتمع والمؤسسات يؤثر سلبا على فاعلية الكشف والإبلاغ

وتنفيذ النصوص الجنائية البيئية (حسن م.، البيئة والتنمية المستدامة، ٢٠١٨) .

الخلاصة

أظهرت هذه الدراسة التحليلية المقارنة أن فاعلية الحماية الجنائية للبيئة تختلف بشكل ملحوظ بين النموذج المصرى والفرنسى ، نتيجة تباين البنية التشريعية ، والثقافة المجتمعية، والبنية المؤسسية ، والتنسيق بين الأجهزة المكلفة بحماية البيئة.

فى حين تعد فرنسا نموذجا متقدما فى مجال الحماية الجنائية للبيئة ، بفضل وجود تشريعات متطورة ، ومحاكم ونيابات بيئية متخصصة ،وتكامل مؤسسى بين الجهات المعنية ، فإن مصر لاتزال تواجه تحديات متعددة تعيق تحقيق نفس المستوى من الفاعلية .

وقد توصلت الدراسة أن أهم العوامل التى تزيد الفاعلية فى النموذج الفرنسى ، الصرامة التشريعية وإتساع النطاق التجريم البيئى حتى شملت هيئات ومؤسسات الدولة ، مع تفعيل القضاء والنيابات البيئية المتخصصة ، مما ساهم فى تسريع البت فى القضايا وتحقيق الردع العام ، زيادة الوعى البيئى المجتمعى .

أما فى مصر فقد تم رصد مجموعة المعوقات التى حدت من فاعلية الحماية الجنائية ، أبرزها غياب التنسيق بين المؤسسات البيئية والقضائية ، ضعف العقوبات المقررة للجريمة البيئية مقارنة بحجم الأضرار الناجمة عنها، عدم توافر نيابات ومحاكم بيئية متخصصة مما أثر على سرعة الإنجاز القضائى ، عدم توافر الأجهزة والإمكانات والتدريب اللازم لأعضاء الضبط القضائى .

وختاماً فإن النصوص وحدها لاتكفى لتحقيق الحماية البيئية ، بل يجب أن يضاف إليها منظومة متكاملة من الوعى والتشريع ، والرقابة الرقمية الحديثة ، والمشاركة المجتمعية ، بما يضمن إنتقال الحماية من النصوص إلى الواقع العملى .

التوصيات

١- تطوير الإطار التشريعى البيئى فى مصر : ضرورة إعادة النظر ومراجعة قانون حماية البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته، لتجاوز العمومية والغموض فى التجريم ، والإستفادة من قانون البيئية الفرنسى (Cod de l'environnement) الذى ينص بشكل دقيق على الجرائم البيئية.

٢- تشديد العقوبات الجنائية لتحقيق الردع: توصى الدراسة برفع العقوبات الجنائية فى مصر من الغرامات الرمزية إلى عقوبات فعالة تحقق الردع العام والخاص، حيث تطبق العقوبات وفقا لدرجة الخطورة البيئية .

٣- إنشاء نيابات ومحاكم بيئية متخصصة :ضرورة إستحداث نيابات ومحاكم متخصصة بما يتلائم مع خصوصية الجريمة البيئية ، مما يساهم فى تسريع الإجراءات وتحقيق العدالة البيئية .

٤- تعزيز التنسيق بين السلطات والأجهزة الرقابية البيئية : لتتمكن هذه السلطات بتفعيل الدور الرقابى وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة للرصد الرقوى للمخالفات البيئية على غرار السلطات والأجهزة فى فرنسا.

٥- نشر الوعى البيئى وتعزيز الثقافة القانونية البيئية : ضرورة تنفيذ برامج توعية شاملة للمواطنين والقطاع الصناعى حول المخاطر البيئية والعقوبات المترتبة على مخالفة القوانين، بما يشكل وسيلة للوقاية أو للكشف والإبلاغ عن تلك الجرائم .

٦- نشر الإحصائيات وضمن الشفافية البيئية: تبنى سياسة الشفافية ونشر البيانات بطريقة دورية بشأن الانتهاكات البيئية والإجراءات القضائية المتخذة بشأنها، كما هو الحال في فرنسا، مما يعزز الثقة في المؤسسات البيئية ويشجع على الرقابة المجتمعية .

المراجع

- الحاج عمر، ياسر عبد العزيز أحمد محمد. (٢٠١٨). الحماية الجنائية للبيئة الأرضية: دراسة مقارنة. حسن، فاطمة محمد. (٢٠١٠). نهر النيل - بين الحياة والموت (تحقيق صحفي/دراسة بيئية) (الطبعة الأولى). كنانة أونلاين، القاهرة.
- حسن، محمد السيد. (٢٠١٨). البيئة والتنمية المستدامة: رؤية اجتماعية وثقافية. دار الفكر العربي، القاهرة.
- حسين، حمدي محمد محمود. (٢٠٢٣، سبتمبر). الحماية الجنائية للبيئة من التلوث والنفايات الخطرة في ظل التغيرات المناخية: دراسة تحليلية ومقارنة. مجلة البحوث والدراسات القانونية، (٢٣)، ٤٥.
- حسين، فريدون كمال. (٢٠٢١). جريمة تلوث البيئة والمسؤولية الجنائية الناجمة عنها: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية، (٢)١٤، ١٨٢-١٥٣.
- رفعت شرف الدين، أحمد. (٢٠١٨). قانون حماية البيئة - دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية (الطبعة الثانية). دار النهضة العربية، القاهرة.
- سرور، أحمد فتحي. (٢٠٠٦). الوسيط في قانون العقوبات - القسم العام (الطبعة التاسعة). دار النهضة العربية، القاهرة.
- السيد محمد، علاء. (٢٠٠٦). المشكلات البيئية للقاهرة الكبرى (الطبعة الأولى). مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- عبد العزيز، محمد كمال بسيوني. (٢٠٢٤). الحماية الإجرائية لحق الإنسان في البيئة: دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ١٤، ١٤٢٥.
- كمال، هالة. (٢٠٢١). الثقافة البيئية في المجتمع المصري: دراسة ميدانية. المجلة المصرية للدراسات الاجتماعية، (٤١)، ١٣٤.
- مصطفى، أمين. (٢٠٠٨). الحماية الإجرائية للبيئة في القانون الجنائي (الطبعة الأولى). دار النهضة العربية، القاهرة.
- الجهاز المركزي للمحاسبات. (٢٠١٩). تقرير مراجعة أداء وزارة البيئة: السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ (ص. ٤٥). القاهرة: قطاع تقارير مراجعة الأداء - الإدارة المركزية للرقابة على الوزارات الخدمية.
- الجهاز المركزي للمحاسبات. (٢٠٢٠). تقرير الرقابة البيئية في مصر، ص. ١٧. تاريخ الزيارة: ٢٧ أبريل ٢٠٢٥، من <https://asa.gov.eg>
- جهاز شئون البيئة المصري - قسم التفتيش البيئي. (٢٠٢٢). تقرير التفتيش البيئي. تاريخ الزيارة: ٢٧ أبريل ٢٠٢٥، من <https://www.eeaa.gov.eg/Reports/Index>
- وزارة البيئة المصرية. (٢٠٢١). تقرير حالة البيئة في جمهورية مصر العربية. تاريخ الزيارة: ٢٧ فبراير ٢٠٢٥، من <https://www.eeaa.gov.eg>
- Collins, L., & van Schouwen, J. (2019). Regulatory negligence in environmental law: Accountability in the courtroom (1st ed., pp. 259-260). Calgary: University of Calgary Press.

- Coutant, S. (2021). *La justice spécialisée en France : les pôles environnementaux* (1st ed., p. 47). Paris: Éditions Laffitte.
- Iskander, J. (2025, January 9). Enforcement of environmental law in Egypt. Mondaq. Retrieved from <https://www.mondaq.com/environmental-law/1566168/enforcement-of-environmental-law-in-egypt>
- Ministère de la Justice. (2025, January 8). Infos Rapides Justice n°4 – 18 200 affaires relatives au contentieux de l’environnement traitées par le parquet en 2021. Retrieved from <https://www.justice.gouv.fr/documentation/etudes-et-statistiques/18-200-affaires-relatives-au-contentieux-lenvironnement-traitees-parquet-2021>
- Prieur, M. (1996). *Droit de l’environnement* (2e éd., n°928, p. 824). Paris: Dalloz.
- Schmallegger, F. (2011). *Criminal justice: A brief introduction* (9th ed., p. 68). Boston: Pearson Education.
- Spapens, T., White, R., & Kluin, M. (2014). *Environmental crime and criminal justice: A comparative analysis of environmental enforcement systems* (1st ed., pp. 145–149). Farnham: Ashgate Publishing.
- White, R. (2011). *Transnational environmental crime: Toward an eco-global criminology* (1st ed., p. 12). London: Routledge.
- World Commission on Environment and Development. (1987). *Our common future*. Oxford University Press
- White, R. (2009). *Environmental crime: A reader*. Willan Publishing.
- Commissariat général au développement durable. (2025). *L'environnement en France – Rapport 2024*. Durable.

THE EFFECTIVENESS OF ENVIRONMENTAL CRIMINAL PROTECTION IN EGYPT AND FRANCE: A COMPARATIVE ANALYTICAL STUDY

Mohamed R. Ghanem ⁽¹⁾; Mustafa F. El-Gohary⁽²⁾; Yousra Shaaban⁽²⁾;
Ali M. Mahmoud⁽³⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Law, Ain Shams University 3) Institutional Support Unit, Ministry of
Environment

ABSTRACT

In light of the escalating environmental degradation globally and locally, manifested in climate disruption across various ecosystems and environments, there is an urgent need for effective legal tools and mechanisms to address the scale of environmental degradation and violations. This necessitates legislative and executive intervention to regulate industrial activities by obligating them to comply with environmental standards and requirements, and activating oversight and punishment tools, most notably criminal protection, to ensure a balance between economic growth, investment promotion, and the preservation of the environment and living organisms. The study aims to analyze the effectiveness of environmental criminal law enforcement systems in combating environmental crimes between Egypt and France, in terms of legislative frameworks, oversight and executive bodies, enforcement mechanisms and penalties, and their impact on the environmental reality. It focuses on clarifying the strengths and weaknesses of each legal system and reviewing the most important challenges that reduce the effectiveness of criminal protection in the Egyptian context. The study demonstrates that the effectiveness of criminal protection does not depend on the availability of legal texts, but rather It depends on the mechanisms for its implementation and activation through a strong and integrated institutional system, judicial and executive coordination, the provision of environmental education to society, and strict criminal penalties that achieve deterrence. A comparative analytical approach was followed to achieve the study's objectives. The study also recommended enhancing transparency and environmental statistics, activating the role of specialized prosecution offices and courts in Egypt, gradually increasing penalties to transcend administrative measures and be deterrent, and providing trainig and digital devices to monitor environmental violations.

Keywords: Environmental crime - Criminal protection - Criminal deterrence - Law enforcement.